الإسلام والمسيحية

والتعددية

تأليف

د. روان ويليامز

الأسقف الأكبر لكنيسة كانتربري

ترجمة وتقديم

د. جاسر عودة

فهرس المحتويات

مقدمة المترجم

هذا الكتاب

المحاضر

آراء الأسقف ويليامز في علم اللاهوت

آراء الأسقف السياسية

أسقف كانتربري والشريعة

تطبيق الشريعة في الغرب؟

جمعية علماء الاجتماع المسلمين في بريطانيا

منهج الترجمة

مقدمة المحاضرة

الإسلام والمسيحية والتعددية

الشيخ زكي بدوي

مصطلح التعددية

التعددية الدينية

معنى قرآني للتعددية

تعدد الآراء حول علاقة العقل بالوحى

خلاف لابد منه

التعددية الاجتماعية

شعور الأقلية عند المسيحي

الإسلام نظام متكامل

إسهامات هامة

قضية (الولاء)

(الولاء للوطن) مفهوم حديث

الولاء للأمة

دار الحرب ودار الإسلام

تعددية المجتمع المدني

شرعية الدولة

معاني التعددية

أسئلة

الصبر على الدين

المسيحية والتشريع

العدالة المدخرة

عمل مشترك بين المسلمين والمسيحيين

مواطنة ذات مسؤولية دينية

الله والتاريخ

توقف الاجتهاد؟

الأصولية المسيحية

خاتمة

مقدمة المترجم

هذا الكتاب

هذا الكتاب يتضمن نص محاضرة ألقاها الدكتور روان ويليامز أسقف كانتربرى في محاضرة نظمتها جمعية علماء الاجتماع المسلمين في بريطانيا بمناسبة الذكرى الأولى لرحيل الشيخ الدكتور زكى بدوى مؤسس الجمعية، وذلك في السادس والعشرين من شهر أبريل من عام 2007 م.

والدكتور روان ويليامز يعتبر – حسب نظام الكنيسة الإنجليزية – أعلى مرجعية دينية مسيحية في بريطانيا، وهو في نفس الوقت عضو بارز في مجلس اللوردات البريطانى، وله مواقف معروفة في مناصرة قضايا الحريات والعدالة، بل وله موقف أثار جدلاً واسعاً في عام 2008 م – حين صرّح في أحد محاضراته أن الشريعة الإسلامية يمكن أن تكون مصدراً لأفكار تشريعية عادلة يستفيد منها القانون البريطانى والمجتمع البريطانى أيضاً.

المحاضر

والدكتور روان ويليامز من مواليد مقاطعة ويلز عام 1950 م، وحاصل على دكتوراه في تاريخ اللاهوت من جامعة أكسفورد عام 1975 م . وقد كان للدكتور ويليامز مساران وظيفيان في حياته، أحدهما في سلك التدريس الجامعى حيث درّس في جامعة كامبردج في عدد من كلياتها، ثم في جامعة أكسفورد حيث حصل فيها على دكتوراه ثانية عام 1989 م في علوم اللاهوت.

أما المسار الثانى فكان في الكنيسة، حيث بدأ قسيساً عام 1978 م في كاتدرائية إيلس، ثم انتخب أسقفاً لكنيسة ويلز عام 1999 م، ثم اختير عام 2003 أسقفاً أكبر لكنيسة إنجلترا في كانتربرى، وهو بالتالى أول رأس لهذه الكنيسة من خارج أعضائها منذ عصر الإحياء.

وللأسقف اهتمامات أخرى، حيث حصل عام 2004 على جائزة ويلز السنوية للكتاب عن شعره الذى نشره في كتاب (قصائد روان ويليامز)، والذى طبعته دار بربيتوا في المملكة المتحدة . وهو يجيد عدة لغات منها الويلشية، والأسبانية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، واللاتينية، واليونانية.

والأسقف متزوج من جين ويليامز – الكاتبة والمحاضرة في علوم اللاهوت – وله منها بنت وولد.

آراء الأسقف ويليامز فى علم اللاهوت

والسمة المميزة والهامة لآراء الدكتور ويليامز – في رأيى – هى انفتاحه على (الآخر) وقابلية نظراته اللاهوتية نفسها للتطور والتعلّم من الآخرين، وبالتالى قابلية كنيسته للتفاعل والتعاون مع المسلمين في بريطانيا وخارجها.

فمثلاً، يرى الأسقف أن علم اللاهوت نفسه "وسيلة وليس غاية مقصودة في حد ذاتها"[1]، خاصة في علاقة المسيحية بالأديان الأخرى، وهو بالتالى يؤمن بأن الحوار مع الآخرين والتعلّم منهم ضرورة حتمية لمواجهة "الضغط الذى تتعرض له الآراء القديمة"[2] – على حد تعبيره.

ولذلك، فهو في هذه المحاضرة التى بين يدى القارئ، ينتقد ما أسماه بالأصولية المسيحية التى لا تؤمن بالتطور، وقارن بينها وبين "الرأى التبسيطى" الإسلامى الذى يؤمن بتوقف الاجتهاد، ثم عقّب قائلاً أن "الله يعمل من خلال التاريخ".

آراء الأسقف السياسية

ويظهر أثر هذه العقلية اللاهوتية المنفتحة في آراء الأسقف السياسية. فمثلا، اعتقل هو في عام 1985م حين شارك في تظاهرة نظمتها لجنة التخلى عن السلاح النووى البريطانية في قاعة سافولك الأمريكية الجوية (وأخلت سبيله ودفعت الغرامة كلّيته بجامعة أكسفورد). وكان في ذلك الوقت عضواً في جماعة جيوبيلي اليسارية .

وقد كان في نيويورك على بعد خطوات من أبراج التجارة حين حدثت أحداث الحادى عشر من سبتمر عام 2001 م، وكتب بعدها يقول أن (الإرهابين) " قد يكون لديهم دوافع أخلاقية جادة"[3]، داعياً إلى التفكير والتعامل بهدوء مع هذا الملف بدلاً من الحرب والعنف. وعلى الصعيد البريطانى، ساهم الأسقف عام 1989 في إنشاء (مركز دراسات علاقة المسيحية بالجنس)، ودعا إلى مراجعة الأصولية المسيحية في تفسيراتها المتعسفة في مسألة الجنس و" مراعاة العوامل النفسية" على حد تعبيره، الأمر الذى أثار جدلاً واسعاً وتصنيفاً للدكتور ويليامز على أنه (ليبرالى) و (مؤيد للمثليين). ويدافع الأسقف عن نفسه

[1] R. Williams, Essays Catholic and Radical, Bowerdear, 1983

[2] نفس المصدر .

[3] جريدة التلغراف telegraph.co.uk, 14/10/2003

بالقول أن هناك فارقاً بين (الترحيب) و (التضمين) للمثليين، وأنه لا يؤمن بجعل المثليين جزءً من الكنيسة ولكن يدافع عن حقهم في عدم التعرض للعنف أو الإهانة[4].

والأسقف يعارض الإجهاض تحت كل الظروف لأنه يخالف تعاليم المسيحية، ولكنه لا يرى أن (نظرية التطور) أو (تعاليم الماسونية) تتعارض مع هذه التعاليم، بل تتوافق معها على حد رأيه[5].

أما آراء الأسقف في الشريعة الإسلامية فتنم عن دراية جيدة بالخلفيات التاريخية للخلافات الفقهية والكلامية – كما يظهر أيضا في هذه المحاضرة -، ولكنها أدت بالأسقف مؤخراً إلى نقد لاذع له في وسائل الإعلام البريطانية والعالمية بل ونداءات باستقالته من منصبه، حين صرّح بأن إدخال أحكام من الشريعة الإسلامية في القانون البريطانى أصبح (حتمياً)[6].

أسقف كانتربرى والشريعة

ألقى الأسقف محاضرة في السابع من فبراير 2008م في مبنى المحاكم الملكية للعدالة، ضمن سلسلة محاضرات تحت عنوان (القانون المدنى والدينى في إنجلترا)، ألقاها تحت عنوان (رؤية دينية)[7]. وفي هذه المحاضرة، التى بدأها الأسقف بالقول بأنه ليس من المتخصصين في الشريعة الإسلامية، شرح معنى الشريعة للحاضرين كقانون إلهى منزل، وأنها تختلف عن الفهم (التبسيطى) على حد قوله الذى يقصرها على بعض الحدود أو اضطهاد المرأة أو الزواج بالإكراه، وإنما الشريعة ـ كما قال ـ هى عبارة عن تحقيق مجموعة من (المبادئ الكلية) عن طريق الاجتهاد. واستنتج الأسقف أنه لا تعارض بمعنى التناقض بين الشريعة الإسلامية والقانون البريطانى، بل إن الشريعة ذاتها تحتوى على مدارس مختلفة أشبه ما تكون بالتعددية السياسية المعاصرة.

وفي المحاضرة التى بين يدى القارئ، يسهب الدكتور ويليامز في شرح معانى مختلفة للتعددية، ويتحدث عن مقصد القانون في التواصل مع الناس من أجل مراعاة حساسياتهم الدينية وتشجيع (أو على الأقل عدم إعاقة) سلوكهم الأخلاقى. ولكن تلك الغاية قد تتعارض مع القيم الليبرالية إذا كانت هذه المراعاة سوف تؤدى إلى نتائج تناقض حقوق الإنسان مثلاً.

[4] archbishopofcanterbury.org/ sermons_speeches/060627
[5] www.wikipedia.com/rowanwilliams
[6] archbishopofcanterbury.org,feb.07 and 08/2008
[7] نفس المصدر

وضرب الأسقف أمثلة على أحكام قيل إنها (شرعية) وهى لا تستند إلى النصوص، مثل الإكراه على الزواج، وأخرى قيل إنها تمثل الشريعة وهى محل تأويل مثل عقوبة الردة، التى أيد هو الرأى الذى يشبهها بالعقوبة على الخيانة وقت الحرب.

وخلص الأسقف في محاضرته إلى خطأ (تخيير الناس بين ثقافتهم وحقوقهم)، ودعا إلى السماح للمسلمين (وغيرهم) في التحاكم إلى الشريعة على الأقل في دائرة قوانين الأسرة، أو التحاكم إلى النظام الأصلى البريطانى إن شاءوا، لأن الانتماء (للأمة) على حد تعبيره والانتماء للدولة الوطنية يتقاطعان ولا يتعارضان، ولا مانع من (تعددية الانتماءات)[8].

وقد هوجم الأسقف هجوما شديداً عقب هذه المحاضرة واتهم بالدعوة إلى (تشريعات متوازية) في بريطانيا، الاتهام الذى نفاه على صفحات الجرائد وفي موقعه على الإنترنت[9]، وقال إن قوله بحتمية تطبيق الشريعة في بعض الحالات هو من باب مراعاة حساسية الدين في نفوس المسلمين، ما لم يتناقض هذا التطبيق مع الحقوق الدستورية أو حقوق الإنسان كما يحدث في الحالات التى (يساء فيها فهم الشريعة) على حد قوله.

تطبيق الشريعة في الغرب؟

والحق أن موقف الأسقف هو انعكاس لحرصه على استقرار بلاده السياسي والأمني، وعلى إتاحة الحرية الدينية للمسيحيين في ممارسة وإظهار شعائرهم، ومنها ارتداء الصليب وغير ذلك (وقد كانت مشكلة مؤخراً نظراً لمنع الخطوط الجوية البريطانية للعاملات فيها من ارتداء الصليب، رغم سماحها للعاملات بارتداء الحجاب!). ولكنّ آراء الأسقف التى فصّلها في تلك المحاضرة وفي المحاضرة المنشورة في هذا الكتاب، تعبر عن فهم جيد لقضية حساسة ومعقدة، وهى قضية تطبيق الشريعة – خاصة في الغرب.

فالأسقف فرّق في عرضه بين ضروب من الفهم والتأويل للنصوص الشرعية، مما نفتقده ـ للأسف ـ عند الكثير من المسلمين.

[8] نفس المصدر السابق
[9] نفس المصدر السابق

فقبل أن ينادى المسلمون بتطبيق (الشريعة) في أى مكان، لابد من الفصل بين عدّة ثنائيات مختلفة، ألا وهى الشريعة والأعراف، والشريعة والفقه، والثابت والمتغير في تطبيق الشريعة.

أما الفارق بين الشريعة والعرف فهو الفارق بين ما نصت النصوص الشرعية عليه من أحكام وبين ما تعارف عليه الناس في مجتمع ولو كانت غالبيته مسلمين، ولو ظهرت هذه الأعراف في بعض الآراء (الفقهية) على هيئة اجتهادات وردود على أسئلة أو فتاوى تاريخية.

والمعروف عند دارسى الشريعة أن هناك مساحة اسمها مساحة (السكوت التشريعى)، التى تركها الشارع سبحانه وتعالى للناس ليس نسياناً ولا سهواً وإنما لمراعاة الأعراف الثابتة والظروف المتغيرة[10]، فينبغى أن تترك هذه المساحة دون إقحام الشريعة فيها.

وأما الفارق بين الشريعة والفقه فهو أيضاً فارق هام ينبغى أن يراعى قبل المناداة (بتطبيق الشريعة)، فالشريعة هى الوحى المنزّل (كما لاحظ الأسقف في محاضراته)، والفقه بشرى لأن (الله هو الشارع ولا يقال إن الله فقيه)، كما يقول الأصوليون. وبالتالى فلا ينبغى للاجتهادات الفقهية في الأمور الفرعية المختلف عليها أن تعتبر (شريعة)، وإنما تعتبر فقه هو تطبيق لهذه الشريعة في سياق معين، وهذا الفقه يتغير حسب الزمان والمكان والأحوال والأشخاص والنيات والعوائد، وبالتالى لابد من التخيّر من بين هذه الاجتهادات المختلفة ما هو أقرب لتحقيق مصالح الناس، أو إنشاء رأى جديد إن عجزت كل الآراء القديمة عن ذلك.

وأما الفارق بين الثابت والمتغير فهو أيضا من الفوارق الهامة التى ينبغى مراعاتها قبل (تطبيق الشريعة). فهناك ثوابت في الإسلام مثل أصول العقائد، وأشكال وصيغ العبادات، ومقاصد المعاملات، والمحرمات القطعية المعروفة، وهناك المتغيرات التى ينبغى أن تظهر فيها سماحة الشريعة ومرونتها حسب السياق الذى تطبق فيه حسب تطور الزمان.

هذا وإن مراعاة تغير الظروف أو تطور الزمان أو (عمل الله من خلال التاريخ) كما يسميه الدكتور ويليامز في هذا الكتاب، لا يعنى تبنى (التاريخية) أو (التأرخ) للشريعة الإسلامية الذى ينادى به بعض الكتّاب، وهو لا يعنى أن تندثر الشريعة بمرور الزمن وتصبح جزء من التاريخ كما يرتبط (النص) الذى بنيت عليه بحركة التاريخ كما يقولون. وهذا الرأى الذى هو نقل حرفى لآراء مذاهب ما بعد الحداثة في

[10] راجع : (مقاصد السكوت التشريعى) – د. محمد سليم العوا، مركز دراسات مقاصد الشريعة الإسلامية، لندن، 2007 م.

المدرسة الألسنية المعاصرة لا يصح تطبيقه على الشريعة دون تدقيق، وإلّا حدثت تناقضات مع أصل الاعتقاد بالله وبالدين.

فهناك في الفقه (ولا أقول الشريعة) ما يتأرخ وما لا يتأرخ. هناك الوسائل والغايات، والوسائل قد تتغير مع تغير الزمان. أما الغايات والمقاصد والعقائد والأخلاق والعبادات فلا تتغير ولا ينبغى لها أن تتغير، بل هى ثوابت تشكل جوهر الشخصية الإسلامية.

جمعية علماء الاجتماع المسلمين فى بريطانيا

وهى الجمعية التى نظمت المحاضرة التى يجد القارئ نصها بين يديه وطبعتها بالإنجليزية بالتعاون مع قصر لامبث الملكى البريطانى، وهى جمعية تستهدف إنشاء شبكة من المهتمين بالدراسات الإسلامية في بريطانيا خاصة الجوانب الاجتماعية فيها، وذلك بهدف تشجيع البحث العلمى المتزن للإسلام والمسلمين في بريطانيا. والشيخ زكى بدوى رحمه الله، والذى قُدّمت هذه المحاضرة في ذكراه كان أول رئيس وأحد المؤسسين لهذه الجمعية[11].

منهج الترجمة

أما منهجى في ترجمة هذا الكتاب، فالتزمت فيه بكل ما ورد من عبارات، إلا أننى قدّمتُ وأخرتُ في العبارات نفسها أحياناً، وأخترت مصطلحات تؤدى المعنى المقصود لا الحرفى، وذلك بهدف تقريب الأفكار للقارئ العربى، وأضفتُ عناوين جانبية أخذتها من الفقرات نفسها بهدف تنسيق الأفكار المطروحة.

وأخيراً، أتمنى أن يكون قد حالفنى التوفيق بهذه المقدمة في وضع القارئ داخل سياق الجدل الدائر حول الإسلام في بريطانيا والغرب عموماً، وفي تقديم الأسقف ويليامز تقديماً يليق بأهمية الرجل وآراؤه الجديدة وأفكاره البناءة.

جاسر عودة

[11] وللجمعية مجلس إدارة منتخب يرأسه حالياً د. أنس الشيخ على وأتشرف بكونى عضواً فيه منذ عام 2007 م .

مقدمة المحاضرة

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ آية 13 من سورة الحجرات.

وصنع من دم واحد كل أمة من الناس يسكنون على كل وجه الأرض و حتم بالأوقات المعينة و بحدود مسكنهم. لكي يطلبوا الله لعلهم يتلمسونه فيجدوه مع أنه عن كل واحد منا ليس بعيداً. لأننا به نحيا و نتحرك و نوجد كما قال بعض شعرائكم أيضاً لأننا أيضا ذريته (سفر أعمال الرسل 17: 26-28).

هذه هي المحاضرة الأولى في سلسلة المحاضرات السنوية التي تعقد في ذكرى الشيخ زكي بدوي، وفيها قدّم الدكتور روان ويليامز الأسقف الأكبر لكنيسة كانتربري محاضرة قيّمة وشديدة العمق عن طبيعة (التعددية)، وهو الموضوع الذي يطرح الآن تحديات ملحة على أهل الديانات كلها على حد سواء.

بدأ الدكتور ويليامز محاضرته ببيان أن مصطلح (التعددية) يتداول كثيراً هذه الأيام دون تفريق واضح بين مدلولاته المتعددة. ثم راح يعرّف ثلاثة معاني لهذه الكلمة (التعددية) ودلالات هذه المعاني للمسيحيين والمسلمين.

ثم ناقش الدكتور ويليامز المعنى الأول لتعددية الأديان، ولم يتردد في القول بأن هناك (خلاف حتمي، وحوار لا مفر منه، ومفاوضات، وتجاذب) بين أعضاء الأسرة الإبراهيمية، وصرّح بأننا جميعاً لابد أن نشكك في نوايا الذين يدّعون أن الخلاف بين أتباع الأديان يمكنه فجأة أن ينتهي بانتماء الجميع إلى عقيدة واحدة مشوّهة وغامضة تقضي على الاختلاف عن طريق التنازل ببساطة عن الثوابت في كل دين.

وأشار الدكتور ويليامز إلى النص القرآني الذي يؤكد أن التنوع جزء من المقاصد الإلهية في الخلق، وأن الاعتراف بخصوصية كل دين سوف يؤدي بنا إلى (فهم الذات ونقد الذات، وبالتالي تعميق التزام أهل كل دين بدينهم).

ثم تحدث الدكتور ويليامز عن معنى ثاني للتعددية وفيه يتعامل النظام الاجتماعي والقانوني مع جاليات دينية متنوعة، وطرح رؤية أخلاقية واضحة ومطلوبة جداً في مسألة (الولاء)، وهي مسألة -كما أشار-

يساء فهمها بشكل كبير في هذه الأيام، ووصل إلى نتيجة ذات دلالة، وهي أن الولاء للمجتمع الذي نعيش فيه لابد أن (يؤوّل وينمو ويمتحن) من خلال الولاء المبدئي لله. وساعتها، نصبح نحن أمثلة عليا –كما قال- لممارسة (مواطنة ذات مسؤولية دينية).

والمعنى الثالث لكلمة (التعددية) الذي حلّله الدكتور ويليامز هو معنى سياسي ضد الهرمية والمركزية في تنظيم المجتمعات، ويعارض الرؤية الغير عادلة التي تظن لنفسها مرتبة وكأنها تعلو على النقد، وهي الرؤية التي تدعي السلطة الكاملة للدولة الوطنية. ولكن الثقافة التعددية الحقيقية تقتضي أن الشرعية لا تُمنح من أعلى لأسفل من دولة سيادية تمتلك كل السلطة، ولكنها على العكس تُمنح للدولة نفسها حين تنجح في إدارة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والديني وما بينهما من المؤسسات ذات التنوع الشديد.

وتحليل الدكتور ويليامز -الدقيق والهام في هذا الوقت بالذات– لمفهوم التعددية ذي الأوجه المتعددة هو تحليل مفيد للمخلصين من أتباع الديانتين – المسيحية والإسلام. وهذه الأفكار العميقة التي طرحها تقدم رؤية أخلاقية واجتماعية تحث المسلمين والمسيحيين على الاستمرار قدماً في حوار أديان بنّاء ومؤسس على احترام متبادل بغرض الوصول للحق، وتحث الجميع كذلك على المشاركة الفعالة في ازدهار المجتمع عن طريق الالتزام التام والمشترك بما أسماه هو (ظهور الدين في الدائرة العامة).

وهذه الرؤية –بالطبع- لا تعني فرض (دولة دينية) على الناس، بل تعني حسب تعبير الدكتور ويليامز (الجذور الدينية لرؤية أخلاقية واجتماعية)، وهي رؤية تقاوم التصور الخاطئ أن (الأصل) في أي مجتمع متقدم هو أن يُبنى على العلمانية ويخفي –بضراوة- أية رؤية لأي رمز للالتزام الديني.

والمؤمنون من أهل الديانات جميعاً سوف يسعدون بدعوة الدكتور ويليامز لإظهار الشعائر الدينية في الدوائر العامة، لأنهم بذلك سوف يسهمون بشكل ضخم في استدامة القيم الروحية والأخلاقية التي هي أساس أي مجتمع مزدهر.

جمعية علماء الاجتماعيات المسلمين ببريطانيا

قصر لامباث

الإسلام والمسيحية والتعددية

الشيخ زكى بدوى

الشيخ زكي بدوي كان أكثر من مجرد خبير يلجأ إليه المرء في الأوقات العصيبة بحثاً عن رأي سديداً أو نصحية صادقة. الرجل كان صديقاً حقيقياً بالنسبة لي وبالنسبة إلى الكثيرين من أعضاء كنيستي. وكان بالإضافة إلى ذلك مصدر إلهام، ذلك أن صفاته الإنسانية، وعمقه الإنساني، بل ودفؤه الإنساني قد نتج كله من سمو صلته بالله تعالى.

كل هذا كان واضحاً في كل شئ قاله أو فعله ذلك الرجل. بالنسبة لنا جميعاً، كان الشيخ مصدر سعادة لنا بمجرد أن نتواجد معه في مكان واحد، ومصدر فرص كبيرة وأفكار عظيمة فتح هو أبوابها بفضل الله.

ولذلك، فأنا في هذه المناسبة التي نحتفل فيها بذكراه، أشعر بالعرفان الحقيقي والفخر الحقيقي-على المستوى الشخصي-لأنكم اخترتموني لألقاء هذه المحاضرة في هذا المساء. وتملأني مشاعر غامرة بالشكر لزوجة الشيخ الراحل وأفراد أسرته لحضورهم معنا الليلة.

مصطلح التعددية

مصطلح (التعددية) مصطلح يُستخدم كثيراً هذه الأيام - وبدرجة عالية من العشوائية - ليصف المجتمع الذي نعيش فيه. ولكنه - مثل الكثير من المصطلحات الشائعة الاستخدام اليوم - لا يزيده تأملنا فيه إلا غموضاً.

وفي هذه الملاحظات السريعة التي أطرحها الليلة، أريد أن أفرق بين ثلاثة معان أو استخدامات لمصطلح (التعددية)، وأن أحاول استكشاف التفاعلات المختلفة التي قد يظهرها المسيحيون والمسلمون على حد سواء مع هذه المعاني الثلاثة.

باختصار، أعتقد أن هناك معنى واحداً من معاني ما يسمّى بالتعددية هو الذي ينبغي أن يحذر منه المسيحيون والمسلمون على حد سواء، وأن هناك معنى ثان ينبغي لأهل الدينين أن يشيعوه ويدرسوه بعمق، ومعنى ثالث يمكن للجميع الاتفاق على فائدته العملية وعلى الفرص البناءة التي يتيحها لنا جميعاً في المستقبل. واسمحوا لي أن أفضّل هذه المعاني الثلاثة التي يمكن أن يستخدم مصطلح (التعددية) للتعبير عنها.

التعددية الدينية

أول هذه المعنى هو (التعددية الدينية)، والذين هم منا على دراية بالدراسات اللاهوتية والدينية يعلمون أن تقسيمات الديانات في هذا العالم الإنساني تحتوي على تقسيمات حصرية وضمنية وتعددية. أما التقسيم الحصري فأصحابه يؤمنون أن هناك ديناً واحداً فقط ـ هو دينهم ـ وهو الدين الحق، وأن ما عدا هذا الدين من الأديان هو باطل محصن.

وأما التقسيم الضمني فيؤمن أصحابه أن دينهم حق وأن الأديان جميعاً متضَمنة داخل إطار دينهم هذا بشكل أو بآخر.

وأما التقسيم (التعددي) فيؤمن أصحابه أن كل الأديان حق ـ هكذا ببساطة.

وأعتقد أن (التعددية الدينية) حسب التقسيم الثالث هى معنى ينبغي للمسيحيين والمسلمين على حد سواء أن يستريبوا فيه. كيف يمكن ـ دون أي منطق أو دليل واضح ـ أن يدّعي المرء أن (كل الأديان متساوية وكلها طرق مختلفة تؤدي إلى الله) كما يقولون؟ هذه مقولة تؤدي إلى نتائج غير مقبولة خاصة عند المسيحيين والمسلمين، هذا إذا أخذنا في الإعتبار المشاعر القوية التي يشعر بها أهل الدينين نحو المصادر التاريخية لاعتقادهم والمهمة الدعوية الواجبة عليهم ـ كل تجاه دينه ـ والتي تظهر في كثير من صور الالتزام العملي بكل من الدينين.

على أية حال، من الواضح أن هذا المعنى من (التعددية الدينية) مصدره ما يسمى ـ (بالمسيحية الليبرالية) التي ظهرت في نهايات القرن العشرين، ومصدره أيضاً عند المسلمين (ليبراليون مسلمون) ـ على حد قولهم في وصف أنفسهم.

وهؤلاء وأولئك قلة قليلة على أي حال. أما الغالبية العظمى من المسيحين والمسلمين فيؤمنون بأن هناك نقاط خلاف بين العقيدتين لا يمكن منطقياً أن تلتئم. هذه النقاط الخلافية بقيت على مدار التاريخ رغم الاشتراك بين المسلمين والمسيحين في قواسم مشتركة كثيرة تاريخياً وثقافياً، ومثلت افتراقاً مؤلماً من ناحية، وتحدياً أكاديمياً شيقاً من ناحية أخرى.

وكثيراً ما أقول في محاضراتي إن المسيحية والإسلام وكذلك اليهودية بالتأكيد هي فصول من قصة (خلافات عائلية) طويلة بين أعضاء الأسرة الإبراهيمية. وكما هي أي خلافات عائلية ـ على الرغم من مرارتها ـ يعلم الجميع أن هناك قواسم وحدود مشتركة بين سكان نفس البيت.

ولكنني لا أؤمن أبداً بأن إنكار الخلاف بين الأديان مفيد في حوار الأديان. بل على العكس، إنني أرى أنه من الغرور أن أقول لك: (دعني أشرح لك ما تعنيه بعقيدتك)، ويسوؤني جداً هؤلاء الذين يرفعون الشعار (التعددية الدينية) ويشرحون بلا أدنى تردد لكل مؤمن بكل دين في هذا العالم ماذا يعني دينه على التحقيق.

إن الإعتراف بالخلاف بين الأديان لا يتعارض مع الإحترام العميق المتبادل، ولا يتعارض مع الإلتزام بالحوار مهما كان صعباً، ولا يتعارض مع التعايش السلمي.

وكان الشيخ زكي مثالاً لهذه المعاني من الإحترام العميق للموروثات الدينية المختلفة مع الإلتزام التام بقيّم الحوار المستمر والتعايش السلمي إجتماعياً وسياسياً، وكان بالطبع نسيج وحدة في هذا المضمار.

معنى قرآني للتعددية

أعلم أن في عالم الدراسات الإسلامية نقاشاً حول تفسير آيات القرآن المتعلقة بالأديان التي سبقت الإسلام بل ومهدت لرسالة الوحي فيه، وأعلم أن هناك مناظرات حول الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها عقيدة المرء من أجل أن يكسب رضا الله في الآخرة. هذا ـ كما يبدو لي ـ هو إرشاد لمعنى من المعاني (التعددية) داخل إطار النص القرآني نفسه.

والآية المعروفة التي تبين لنا أنه لو يشاء الله لجعل الناس أمة واحدة[12]، وتذكرنا أن الإختلاف ووجود (الآخر) هي حقائق وسنن مقصودة وداخلة في الإرادة الإلهية، وتعلمنا كذلك أن الناس يختلفون فيما يمكنهم أن يستوعبوه ويتعلموه حسب زمانهم ومكانهم وقدراتهم.

تعدد الآراء حول علاقة العقل بالوحي

وأفهم أيضاً أن هناك في دوائر الدراسات الإسلامية خلافاً قديماً حول (علاقة العقل بالنقل)، أي حول مدى احتياج العقل للوحي لاستكمال استنتاجاته المنطقية، أو حول مدى قدرة العقل للوصول إلى نفس ما يمليه الوحي عن طريق النظر والفكر الإنساني المستقل، وقد درست السجالات الحادة بين مختلف المذاهب الفكرية الإسلامية في العصور الوسطى حول هذه القضايا الفلسفية.

وهذه السجالات بالنسبة لنا الآن تذكرة بأن العالم الإسلامي ليس شيئاً واحداً من الناحية الثقافية والفلسفية، تماماً كما هو ليس شيئاً واحداً من الناحية السياسية والجغرافية.

خلاف لابد منه

[12] المترجم: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ) [هود: 118]

ولكن طالما بقيّ المسيحيون أو المسلمون أوفياء للمصادر التاريخية لدينيهما، وطالما اتفقوا جميعاً على أن ايمانهم بالله يؤدي إلى العطاء والخلاص، فسيظل هناك خلاف حتمى، وحوار لا مفر منه، ومفاوضات وتجاذب بين أجزاء أسرتنا الإبراهيمية.

وهذا الخلاف لن يؤدي إلا إلى المزيد من فهم الذات عند الطرفين، ومزيد من نقد الذات أيضاً عند الطرفين، مما سيؤدي إلى تعميق إلتزام أهل كل دين بدينهم من خلال الحوار مع الآخر، لا التفريط في الدين ولا الزهادة فيه.

وأنا أؤمن أن نوع الحوار بين الأديان الذي كان الشيخ زكي بدوي منخرطاً فيه ورائداً فيه هو من أنواع الحوار البناء الذي أتحدث عنه هنا.

إذن، الصنف الأول من (التعددية) الذي ذكرته آنفاً لابد أن يؤدي بنا إلى أن نشك جميعاً في أهدافه، تلك التي تبتغى أن تختزل دينَينا حتى نؤمن جميعاً بدين واحد هلامي ومشوّه.

نحن جميعاً نكبر حين نتعامل مع (الآخر) المقدس الإله، الذي يرشدنا ويحركنا ويحكم بيننا ويمتحننا ويشفينا.

ونحن أيضاً نكبر حين نتعامل مع (الآخر) الإنساني المختلف عنا، الذي نتعلم منه عن الله أشياء ما كنا لنتعلمها إلا عن طريق التعامل معه.

التعددية الاجتماعية

الآن أتحول إلى المعنى الثاني الذي قصدته من معاني ما يسمى بالتعددية، ذلك المعنى الذي يغلب على استخدام الناس لهذا المصطلح في نوع المجتمع المعاصر الذي نعيش فيه.

(التعددية) بهذا المعنى تصف نظام اجتماعي أو قانوني يتعامل مع جاليات متنوعة في عقائدهم ـ دون أن يُعَرِف هذا النظام نفسه عن طريق أى من هذه العقائد. وهذا هو المعنى الشامل الذي يقصده الناس حين يتحدثون هذه الأيام عن (المجتمع التعددي) الذي نعيش فيه في بريطانيا أو في غرب أوروبا بشكل عام.

لسنا نعيش في مجتمع يتمتع فيه دين واحد بأولوية وميزة واضحة لا لبس فيه. ومهما يمكن أن يقال عن الوضع التاريخي الذي كان للمسيحية في هذا المجتمع، فلا يمكن أن يقال ـ دون أن يكون الكلام غير دقيق بالمرة ـ إن هذا مجتمع تطبق فيه المسيحية أو تتمتع فيه بميزة أو أولوية قانونية.

وعلى الرغم من أنني لا أقلل من تعقيد الأسئلة التي يطرحها القانون هنا في هذه البلد على الوضع الحساس للمسلمين، إلا أنني أرى أنه من الحق أن نقول أن هذا المجتمع (التعددي) بمعنى أن الجاليات والديانات المختلفة تتواجد فيه جنباً إلى جنب على حدٍ سواء، اجتماعياً وقانونياً.

شعور الأقلية عند المسيحى

والمسيحيون والمسلمون عرفوا شعور (الأقلية) في الماضي والحاضر على حدٍ سواء وتعامل معه المنظرون من الجانبين بطرق مختلفة. أما في التاريخ المسيحي فهناك موروث تاريخي طويل عَرَّفَ المسيحيون أنفسهم من خلاله كأقلية لها وضع خاص بل ومنفصلة عن المجتمع.

والمسيحية في عصرها الأول كانت حركة أقلية في الإمبراطورية الرومانية اضطهدت بشدة على طول قرون العديدة.

وفي العصور الوسطى، عندما تجاوزت المسيحية مرحلة الأقلية في أوروبا، ظل المسيحيون متنازع عليهم بين مؤسسة كهنوتية عالمية أملت قوانينها المقدسة على كل شئ في الحياة، وبين سلطان الأسر الملكية في العصور الوسطى الذي حكم الناس وفق نظام قانوني مختلف تماماً عن نظام الكنيسة.

ولذلك تحدث مارتن لوثر في عصر الإحياء عن (مملكتين) يحكمان الناس، مملكة الإنجيل ومملكة القانون. ومملكة القانون هذه كان الحاكم فيها هم موظفي الدولة ولم تكن لها علاقة البتة بمملكة الإنجيل لاعتبارات متعددة ومهمة.

بتعبير آخر، ورث المسيحيون قرون عديدة من (الازدواجية الاجتماعية)، والتي فيها اعتبروا أنفسهم جسماً مختلفاً عن النظم السياسية والاجتماعية السائدة، تلك النظم التي كان لها السلطة الحاكمة على مجتمعاتهم.

ومن هذا السياق التاريخي نفهم حقيقة وضع المسيحيين المتدينين كأقلية في أوروبا، مهما حاول البعض إدعاء غير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فقد اعتبرت الكنيسة نفسها شيئاً مختلفاً عن (وفي صراع مع) كل نظام اجتماعي يتخيله البشر.

الإسلام نظام متكامل

ولكننا إذا نظرنا إلى الإسلام وجدنا هذا الصراع أكثر وضوحاً، ذلك أن الإسلام لم يظهر على هيئة (دين) بمفهوم الدين الشائع اليوم ـ وللأسف الشديد ـ الذي يحصر الدين في كونه رفاهية فردية.

الإسلام ليس ديناً يمكن أن تمارسه في وقت فراغك، بل هو نظام متكامل للفهم والعمل والحكم أيضاً، نظام يجدد ويحول المجتمع كله، ولذلك فليس من السهل أبداً على المسلمين أن يتقبلوا ببساطة أي فكرة تقترح أنهم أقلية منعزلة عن المجتمع وسيبقون كذلك أبد الدهر! ذلك لأن نظام المجتمع نفسه هو في داخل الدائرة التي يعمل فيها الإسلام وليس خارجها.

ولكن السؤال هو: ماذا يعني ذلك في الواقع العملي؟ وهو سؤال يطرح المسلمون الآن له إجابات عديدة له، لا أملك إلا الدهشة والإعجاب وأنا أتابعها.

إسهامات هامة

وتحضرني هنا بعض هذه الإجابات التي طرحتها صديقتي وزميلتي مليحة مالك، بالإضافة إلى ما كتبه دلوار حسين وبوبي سعيد وكثيرون غيرهم[13]. كل هؤلاء قدموا لنا مؤخراً مساجلات مركزة جداً حول آرائهم في هذا الموضوع، وخاصة حول موضوع (الولاء) من المسلم للدولة الغير مسلمة، وشروط هذا الولاء والتفاعل مع هذه الدولة.

فعلى سبيل المثال، كتب امتياز أحمد حسين عن الخلفية التاريخية لحالة (الأقلية) عند المسلمين[14]، شارحاً بطريقة طريفة ومفصلة للغاية القصة المعروفة بقصة الهجرة إلى الحبشة، وهو بهذا يطرح منهجاً جديداً يؤصّل المسألة في هذه القضية.

ولكن السؤال الأكبر حول معايير التعامل بين الأقلية المسلمة وغيرها هو ـ بصراحة ـ سؤال يحتاج إلى مناقشات حرى بها أن تستغرق وقتاً طويلاً، خاصة إذا علمنا أن المشاركين فيها هم مجموعة من العقليات الكبيرة التي تمثل الجالية المسلمة البريطانية.

---

[13] British Muslims – Loyalty and Belonging. Proceedings of a seminar held on 8th May 2002. Edited by Mohammad Siddique Seddon, Dilwar Hussain and Nadeen Malik (Leicester: Islamic Foundation, 2003).

[14] نفس المصدر.

وإنه ليسعدني أن أرى محمد سيدون ضمن الحاضرين الليلة، وهو قد كتب عن هذا الموضوع بتميز وبحيوية كبيرة. ويسعدني أن أعبر عن مشاعري بالإمتنان لما تعلمته منه ومن الذين شاركوه بالكتابة في هذا الموضوع.

قضية (الولاء)

دائماً ما تذكرنا الصحافة ببحثها عن الموضوعات والعناوين المثيرة التي تعالج قضية (الولاء) عند المسلمين، تذكرنا بأهمية البحث والحوار في طبيعة العلاقة بين المسلمين ومجتمع غير المسلمين الذي يعيشون فيه.

وأريد أن أتوقف قليلاً هنا لكي أتحدث عن موضوع (الولاء)، وهو الموضوع الذي يسبب سوء تفاهم شديد في واقعنا الحالي.

غالبية المسلمين يعتقدون أنهم مسلمون قبل أن يكونوا بريطانيين، هكذا قيل. وأنا بدوري أتمنى أن يعتبر غالبية المسيحيين في هذا البلد أنفسهم أنهم مسيحيون قبل أن يكونوا بريطانيين! ولأن مفهوم (الولاء) اختلفت فيه الآراء كثيراً، أرى أنه من المهم جداً أشرح بوضوح ماذا أعنى بهذا المفهوم.

(الولاء) الذي يعلن فيه المرء أنه في النهاية يطيع الله ويتحمل المسؤولية من أجله هو ولاء لابد لكل من يلتزم بدينه بجدية أن يعتقده ويضعه أولاً قبل كل شئ.

وهذا لا يعني أبداً أن أقول إن ولائي هذا يتعارض مع ولائي لكل ما عداه من البلدان أو الأنظمة، وإنما يعني أن ولائي للبلد الذي أجد نفسي أعيش فيه هو ولاء يؤوَل وينمو ولعله يمتحن من خلال ولائي المبدئي لخالقي.

(الولاء للوطن) مفهوم حديث

أعتقد أننا بحاجة إلى فهم القضية هنا. فمن الثابت أنه في عصور أوروبا الوسطى أنك إذا سألت فلاحاً يعيش في جنوب فرنسا كيف يصف نفسه؟ فإنه بالتأكيد وبدرجة أقرب ما تكون إلى القطع كان سيقول: 'أنا مسيحي'، ولعله يقول بعد ذلك أنه في مقاطعة تابعة لأحد النبلاء المحليين، ولعلك إذا ألححت عليه كثيراً أخذت منه إقراراً أن هذا النبيل المحلي له علاقة بعيدة بشخص ما يدعي (ملك فرنسا)، ولكنني لا أظن بالمرة أنه كان سيردّ على السؤال المذكور بالقول: 'أنا فرنسي'.

وبمعنى آخر، فمفهوم الولاء التام والشامل للوطن الذى نربطه الآن بمفهوم الدولة الوطنية هو مفهوم حديث ويمثل ظاهرة محدودة، وهو مفهوم ـ على أي حال ـ يبنى على اعتبارات هامة تتعلق بالتزامنا بالمكان الذي نعيش فيه ودفاعنا عن أمنه واستقراره، وهو بالقطع مفهوم لا يتعلق بالعقيدة ولا الماهية.

الولاء للأمة

ولكنني أعلم أن (الولاء للأمة) هو مفهوم عميق في الإسلام إلى درجة أنه من السخف أن يدَعي إنسان أن مفهوماً آخر للولاء يسبقه، وقد قرأت في الكتاب الممتاز الذي كتبه طارق رمضان عن (الإسلام الغربي) دراسة عن هذه النقطة بالتحديد[15].

وأنا أذكر هنا فقرة من كتاب الدكتور رمضان شرح فيها كيف فهم الرسول محمد مفهوم الولاء للأمة، ذلك الفهم الذي أرى أنه من المهم أن ندرسه وننشره في سياق بلدنا هذا. ففي الحديث أن محمداً حثّ المسلم على أن ينصر أخاه ظالماً أو مظلوماً، وحين سأله أحد الصحابة سؤالاً غير مستغرب وهو عن السبب الذي دعاه إلى أن يأمرهم بنصرة الظالم، رد محمد: "أن تنهاه عن ظلمه"[16].

هذا الحديث يشرح بوضوح علاقة الولاء بالمسؤولية، وما ينبغي أن يكون عليه حال الأمة أو الجالية المسلمة. فالولاء هنا ولاء أخلاقي وديني بالمعنى الذي يجعلك مسؤولاً أمام الله، وهو معنى يسمو على المقارنة بالوطنية السخيفة التي تقول: مع وطني بالحق أو بالباطل!

والولاء للأمة بهذا المعنى قريب جداً من معنى الولاء الحقيقي للكنيسة الذي يدين به المسيحى، ذلك الولاء الذي يؤمن فيه المرء بالقيم العليا إيماناً يجعله ينتقد ولا يرضى أبداً عن أعمال العنف أو الظلم، بل ويلتزم بمساعدة الجميع للعيش في سلام.

دار الحرب ودار الإسلام

[15] Tariq Ramadan, Western Muslims and the Future of Islam (Oxford: Oxford University Press, 2004).

[16] المترجم: رواية البخارى، حدثنا مسدد حدثنا معتمر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً قالوا يا رسول الله هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً قال تأخذ فوق يديه". أخرجه البخاري (2465)،(6229) ومسلم (2121) وأبو داود (4815) من حديث أنس.

ولكن هذا المعنى حوله غيوم من التعقيد والتنوع الشديد للمجتمع المعاصر (المعولم) ذي الاتصالات الفائقة. ومن أراد قراءة المزيد عن ذلك يمكنه قراءة الفصل الثالث من كتاب طارق رمضان المذكور آنفاً، وفيه يشرح بالتفصيل التعقيدات التي تطرحها سهولة الانتقال والاتصال عند المواطن المعاصر. وبالتالي فالقول بأن للمرء (وطن) أو حتى عدد من الأوطان، هو قول يصعب القول به في حق كثير من الناس في هذا العالم المعاصر، مسلمين وغير مسلمين.

وهذا يعني ـ كما يقول رمضان ـ أن الرأي التقليدي القائل بوجود دارين لا ثالث لهما: دار الإسلام ودار الحرب، هو قول لا يصلح اليوم، ببساطة.

وقد تبنى هو ـ كما تبنى آخرون أيضاً ـ مفهومين إضافيين ألا وهما دار العهد ودار الدعوة، وهما مفهومان يدوران أيضاً حول التراث يمكن أن يكونا ذوا نفع في إيجاد إطار خـــلاق للتفكير في وضع المسلمين كأقلية بين أغلبية غير مسلمة في هذا المجتمع.

وبما أنني أتكلم هنا كهاوٍ بل ومتطفل على هذا المجال، فإنني على يقين بأن الكثيرين قد كتبوا وأجادوا في هذه القضية مما لا أعلمه، إلا أنني أود أن أعرب عن تقديري لعمق وتخصص تلك المناقشة، وأهميتها في هذا الوقت بالتحديد.

كل هذا كان حول المعنى الثاني لما سمي (التعددية) وما يمكن للمسيحيين والمسلمين استحضاره من التراث من أجل التعامل مع مجتمع علماني بالأساس يشتمل على جاليات ذات عقائد متنوعة. وسوف أعود إلى هذه النقطة بملحوظات سريعة، ولكنني أريد إلقاء بعض الضوء الآن على المعنى الثالث من معاني (التعددية)، وهو المعنى الذي أعتقد أن المسيحيين والمسلمين يمكنهم الاجتماع عليه من أجل فهم مشترك وعمل مشترك.

تعددية المجتمع المدني

نظريات السياسة في القرن العشرين تذكر أحياناً مصطلح (التعددية) للتعبير عن ثقافة سياسية (لا مركزية)، ثقافة سياسية تنظر إلى (تعددية) في مراكز النشاط في المجتمع، بدلاً من الثقافة التي تخول للدولة كل الصلاحيات، وإن فوّضت الدولة بعض هذه الصلاحيات للبعض من أعلى السلطة الهرمية إلى أسفلها.

هذه (التعددية) تعني مجتماً تنمو وتتطور فيه مبادرات وقدرات المجتمع المدني. و(التعددية) بهذا المعنى وفي هذا السياق السياسي تعني نظام للمجتمع ضد الهرمية وضد المركزية، نظام يتحدى وينتقد النظرة المتسلطة لسلطان الدولة الوطنية على قمة الهيكل الهرمي واحتكارها لكل النشاط السياسي.

والتعددية بهذا المعنى لها جذور متعددة في الدراسات المسيحية في القرنين التاسع عشر والعشرين، بل وبعض الدراسات اللاهوتية في القرنين السادس والسابع عشر في بدايات عصر الإحياء في أوروبا، ذلك الإحياء الذي طال فهم السياسة والمجتمع كذلك.

شرعية الدولة

التعددية بهذا المعنى تصر على أن (الشرعية) لأي نشاط اجتماعي ولأي إلتحام أو تجمع على مستوى المجتمع، هي شرعية لا تمنحها الدولة ذات السلطان المطلق لرعاياها التابعين لها، على حد زعم البعض، وإنما على العكس: شرعية الدولة نفسها هي في نجاحها وإدارتها الخـلَّاقة للعلاقات المعقدة لمؤسسات المجتمع ذات التنوع الهائل وبين الفئات المختلفة ذات العقائد المتنوعة، وما بين هؤلاء وأولئك من الجاليات العرقية.

فمن الخرافات الكبيرة والمدمرة التي اخترعتها الحداثة الأوروبية أنه ليس هناك شئ بين الدولة والفرد، تحت زعم أن سلطان الدولة له أولوية وشمولية بحيث يتحكم تماماً في مصير الفرد. والأولى أن يقتنع الناس بالحقيقة العلمية التي تقول إن العلاقات الإنسانية بالأساس هي علاقات لا تنتمي لإطار الدولة ولا لإطار الفرد، بل هي علاقات مجتمعية وتجارية، ودينية في أحيان كثيرة.

ولابد بالتالي من أن تتعلق الشرعية في المجتمع بمدى النشاط والحرية والابداع في النشاط الذي تتمتع بها المؤسسات المستقلة دينية كانت أو غير دينية، بل ومدى التعاون والتعايش السلمي الذي تسهم فيه تلك المؤسسات.

أعتقد أن هذا المفهوم الجديد للتعددية هو مفهوم لابد لكل مسيحي ومسلم أن يرحب به ويتفاعل بمدى النفع منه بل والابداع فيه. وهذا المفهوم الثالث للتعددية يوفر لنا فرصاً عظيمة للتعاون والتفاهم المتبادل والنشاط ذي التأثير الواسع.

معاني التعددية

إذاً، فهناك ثلاثة معانٍ للتعددية في نظري:

(1) تعددية دينية، والتي لا أعتقد أن المسيحي أو المسلم يمكنه أن يقبلها، كما شرحت.

(2) تعددية اجتماعية تتعايش فيها طوائف ذات ماهية وفهم وتراث متنوع.

(3) تعددية في هيكل المجتمع المدني نفسه، حيث يجد المسيحي والمسلم فرصاً للتفاهم والتعاون.

أسئلة

النقطة التالية تتعلق بما أردت أن أضيفه إلى التعريف الثاني للتعددية، وهو ما يتعلق ببعض الأسئلة الحرجة والمعقدة. وذلك كالآتي:

هل لابد أن يكون هدف المسلم العملي هو أن يوجِد نظاماً سياسياً كلياً على الطريقة الإسلامية؟ هذا نظام يمكن أن يكون أمل الجميع ودعاء الجميع، ولكن هل لابد فعلاً أن يعمل المسلم من أجل هذه الغاية صباح مساء؟ وحتى لو كان هذا هدف على المستوى البعيد المدى، فكيف السبيل إلى الوصول إليه؟ وهل مجرد العيش وسط غالبية غير مسلمة يعني تنازلاً من المسلم عن شخصيته؟

وأشير مرة أخرى إلى الأبحاث العالية المستوى التي كُتبت في السنين الأخيرة حول هذه الأسئلة بالتحديد، حيث شكك الباحثون المسلمون في أن يتأثر إسلام المسلم بمجرد العيش وسط غالبية غير مسلمة، وذلك بناءً على أسباب منطقية وأخرى تتعلق بتاريخ الفكر الإسلامي بشكل عام.

تيم وينتر اشترك معي ومع الشيخ زكي بدوي في الكثير من الحوارات بين الأديان، وهو عضو مؤثر في (ندوة بناء الجسور)، وهي المؤسسة التي نشطت في السنوات الأخيرة وكان للشيخ زكي أيضاً فيها إبداعات وتواجد. كتب تيم وينتر يقول إن الإسلام لا يحرض على العنف لتغيير إجماع ما في المجتمع. وأفسّر كلامه هذا على أن التجاذبات والمشاكل التي تحدث بسبب التعارض الذى يحدث أحياناً بين قانون الدولة وشريعة الإسلام لا ينبغي لها أن تحل بشكل تبسيطي عن طريق القوة!

وهذه المشاكل القانونية ـ بالمناسبة ـ أخذت الكثير من وقت وجُهد الشيخ الراحل زكي بدوي ولكن هذه المشاكل هي مادة للتعميق والفهم والاجتهاد، وهي فرصة للتحول في المجتمع نحو إجماعٍ أفضل وأعمق.

التعارض بين قانون الدولة وشريعة الإسلام لا يبرر (الهجرة)، رغم علمي أن هذا المصطلح له وقع خاص عند طلاب العلم المسلمين.

تيم وينتر درس أيضاً ما كتبته باربارا ميتكاف عن ديوبند الهندية تحت حكم بريطانيا[17]، وهي تشير إلى بعض الآراء التي تبناها المسلمون الديوبنديون بشدة، حيث رأوا أن الدولة تظل جزء من (دار الإسلام) حتى ولو كان بنداً واحداً من بنود الشريعة هو الذي يقع في حيز التطبيق!

[17] Barbara Metcalf, Islamic Revival in British India: Deoband 1860-1900 (USA: Princeton University Press, 1982).

هذا رأي مثير للجدل قطعاً، ولكنه يذكرنا ببعض ما في التراث الإسلامي من نظرات يمكنها أن تنفي التبسيط المخل الذي يعالج به بعض الناس القضايا بناءً على أن الإسلام هو شئ واحد ورأي واحد أخلاقياً وسياسياً وفلسفياً، وهو ـ كما يزعمون ـ بالتالي عنيف وخطير!

الصبر على الدين

تيم وينتر كتب أيضاً عن معنى من معاني (الصبر) في هذا السياق قائلاً: 'الصبر على الدين لاينفذ أبداً'، أي أن المسلم في مجتمع غير المسلمين ينبغي أن يكون ذكياً وناقداً وعاملاً على تغيير الاجماع المجتمعي من حوله إلى الأفضل.

وهذا المجال الأخير من مجالات التعايش مع المجتمع يمكن للمسيحيين والمسلمين فيه أن يتعلموا من بعضهم البعض. فمثلاً، المسيحيون ورثوا من تاريخهم ـ وبصورة أكبر من المسلمين في اعتقادي ـ إحساس غربة الإيمان، وأن الأقلية المؤمنة فئة مختارة رغم غربتها في المجتمع. نحن تعودنا على تصور أنفسنا كفئة تتعارض مع أي نظام اجتماعي يمكن تصوره، وتعودنا على الفكرة التي تقول أنه لن يوجد نظام اجتماعي فوق هذه الأرض يطبق شريعة الله إلى يوم الحساب الأخير.

هذه المفاهيم موجودة بعمق في النفسية المسيحية، التعبير الكلاسيكي عنها هو كتاب القديس أوغسطين (مدينة الله) الذي ألّفَه في القرن الخامس المسيحي. ولكن على الجانب الآخر يمكن للمسلم أن يسأل المسيحي سؤالاً حرجاً حول ما إذا كانت هذه النظرة تمثل نظرة المسيحية الأصلية!

وهذا السؤال ليس تصوراً نظرياً بحتاً ولكنني شخصياً سُئلتهُ في إسلام أباد منذ حوالي ثماني عشرة شهراً، حيث غامرت مغامرة جريئة بإلقاء محاضرة في الجامعة الإسلامية هناك تحت عنوان (ما هي المسيحية؟)[18].

المسيحية والتشريع

وأصعب سؤال واجهني في تلك المحاضرة هو: لماذا تظهر المسيحية كأنها خالية من الجانب التشريعي؟ هل هي حقاً فقط لخلاص الفرد والفرد فقط؟

وقد أجبت ـ بالطبع ـ قائلاً إن المسيحية ليست هكذا، ولكن التحدي الذي يطرحه هذا السؤال هو تحدي حقيقي للمسيحيين. فهناك إغراء ما في النفسية المسيحية للميل نحو الفردية و(الخصخصة) للإيمان، وذلك

[18] ''What is Christianity?'' Text of a lecture given at the international Islamic University in Islamabad, Pakistan. http://www.archbishopofcanterbury.org/sermons_speeches/2005/index.html

لأننا كنا دائماً أقلية غريبة وكنا دائماً ما ننظر بريبة لأي ادعاء بتطبيق الشريعة في أي فترة من فترات التاريخ.

ولذلك فلابد لنا أن نقاوم الشعور والحاجة إلى الاعتزال الكامل للمجتمع، ذلك الاعتزال الذي يعني بالتالي أن نترك توجيه المجتمع لمن يملك وسائل العنف!

وقد مرت فترات من التاريخ كان سلوك المسيحيين فيها هو هذا بالتحديد، وأسوأ هذه الفترات كانت فترة الاعتزال الجماعي للمسيحيين الألمان في الثلاثينيات من القرن الماضي وترك الساحة للنازية، ذلك الاعتزال الذي استند للأسف الشديد إلى جذور لاهوتية حقيقية في مذهب مسيحي معين، وللأسف.

العدالة المدخرة

ولذلك فقد يتحدى المسلم المسيحي بالسؤال المذكور، ولكن المسيحي قد يتحدى المسلم تحدياً مماثلاً بسؤال عن ما إذا كان الإسلام يحتوي مفهوم (العدالة المدّخرة) في تعامله مع المجتمع.

وهذا المفهوم الرائع هو من بقايا فلسفة اللاهوتية المسيحية التي استسمحكم في إستدعائها في هذا المقام، وهو يعني أنه مهما كان من محاولات لبلوغ الكمال في تطبيق شريعة الله أو الوصول إلى العدل الإلهي على الأرض فإن هناك مجالاً للقول التالي: (ولكن هذه ليست العدالة الكاملة بعد، ولن تتحقق العدالة الكاملة حتى يوم الحساب الأخير).

هذه العدالة الكاملة يحققها الله في ملكوته وليس البشر، وهي عدالة ستبقى دائماً تحثّنا على النقد الذاتي والإحساس بالتواضع مهما حققنا من نجاحات على الأرض. وهذا المعنى في اعتقادي هو معنى إيجابي نستفيده من التراث المسيحي في تعامله وتنظيره للمجتمع.

ولأنه يوجد الكثيرون من المسلمين ومن غيرهم من أهل الأديان الأخرى ومن أعضاء كنيستي أيضاً، ممن يؤمنون أن الغاية تبرر الوسيلة، فإن التحذير التالي يصبح ذا أهمية كبيرة: (إحذر من تبرير المذابح الوحشية والجرائم اللاإنسانية وأنت تحاول أن تقيم العدالة الكاملة ـ على حد زعمك). وكل الأديان تحتاج إلى سماع هذا التحذير وتعلم الدرس.

وهكذا نتبادل الآراء والعبر والدروس في هذا المجال من مجالات أو تعريفات (التعددية)، ولابد أن نتعلم جميعاً أن نستمع بحرص وصبر وأريحية.

على الرغم من أنني ذكرت آنفاً أن المعنى الثالث للتعددية (في إطار المجتمع) هو المعنى الذي يمنحنا فرصاً أكبر للتعاون والتبادل، إلا أن ما ذكرته الآن من تعاون في إطار المعنى الثاني يمنح أيضاً فرصاً للتعاون هي جديدة وغير متوقعة، هذا إذا تحلّينا بالصبر ـ على حد تعبير تيم وينتر ـ حتى نجني الثمرة.

عمل مشترك بين المسلمين والمسيحيين

وأريد أن أختم بنقطتين. النقطة الأولى تتعلق بالمعنى الثالث للتعددية (في إطار المجتمع المدني). المسيحيون والمسلمون بدأوا بالعمل سوياً من أجل تحدي الأطر الغير قابلة للنقد على حد زعم بعض الناس، والتي تعطي السلطان الكامل للدولة، أو التي تريد أن تدير المجتمع عن طريق نظام تنزل فيه الأوامر من أعلى لأسفل سلم السلطة. وهذا العمل المشترك يمكننا أن ننجزه، ولابد أن نستمر في إنجازه والاستزادة منه. وقد قرأت بمنتهى السعادة مقالة نيل جامسون حول التعاون الإسلامي المسيحي في مجال تنظيم الجاليات[19].

وبهذا يمكننا أن نتحدى ما أُطلق عليه أنا (الدولَلَة)، بل ونتحدى كذلك الإصرار الغريب على أن يكون المجال الإجتماعي العام (محايداً) من الناحية الدينية!

نحن بحق نعمل سوياً كتجمعات دينية من أجل أن نقاوم الفكرة التي تدعي أن الأصل في المجتمعات الإنسانية الناضجة أن تكون (لا دينية)، و(لا دينية) ليس فقط بمعنى عدم الالتزام العام بدين معين، بل بمعنى الحجب الكامل لأي رمز أو علامة على الالتزام بأي دين أو أي إشارة إلى جذور دينية لأي تصور أخلاقي أو اجتماعي.

هذا النوع من (العلمانية) هو في رأيي سيئ للغاية ومضرّ بنا كمؤسسات، والحرب الدائرة في هذا الإطار هي محور اهتمام الرأي العام في هذه الأيام.

فعندما نطالب بالسماح أن يظهر الدين للعيان على مستوى المجتمع فإننا لا نطالب بفرض حكم ديني ثيوقراطي على الجميع مثلاً، وإنما نفعل ذلك لأننا نؤمن بأن المجتمع السليم هو الذي تظهر فيه علناً أعمق الدوافع الأخلاقية لأفراده، ذلك لأننا لو طلبنا من الناس إخفاء دوافعهم الأخلاقية أو مشاعرهم الدينية فإن المحصلة لن تكون صحية على مستوى المجتمع.

طارق رمضان ـ مرة أخرى ـ كتب يقول: (إن فلسفة الحياة عندنا لابد أن تستمر في إثراء إلتزامنا المدني). هذه العبارة تعبر بشكل بسيط جداً وفعال جداً عن ما أقوله هنا. لابد لالتزامنا المدني أو ولائنا أن

[19] Op.Cit., British Muslims – Loyalty and Belonging.

يثري واجبنا المدني في بناء التعايش والتفاهم والعدل في كل جالية، واحدة بعد الأخرى. وهذا يتم عن طريق الشراكة بين الفئات الدينية والهيئات التشريعية والهيئات العلمانية التطوعية، حيث تعمل كلها معاً وفق خطة ورؤية متفق عليها.

مواطَنة ذات مسؤولية دينية

بتعبير آخر يختلف قليلاً، نحن نتحدث هنا عن دعوة إلى (مواطَنة ذات مسؤولية دينية)، وأنا أريد في هذا المقام أن أضع خطاً تحت كلٍ من هذه الكلمات في هذا العنوان. هي مواطنة بمعنى المشاركة الواعية في المكان الذي نعيش فيه ومن خلال الطرق المتعارف عليها التي لا تخرج عن إطار المسؤولية وإطار القانون كما هو عليه الآن، وإطار المجتمع كما هو عليه الآن كذلك.

وهذا الوعي هو إحساس بالمسؤولية أمام الله وليس فقط المسؤولية عن نجاح المشاريع أو إحراز رضا القيادة السياسية التي قد تكون في السلطة في وقت ما. أنا أتكلم عن مسؤولية مدنية على هيئة (مواطَنة ذات مسؤولية).

الله والتاريخ

وملحوظتي الأخيرة ملحوظة أعم، وتتعلق بالكثير من النقاط التي أثرتها حتى الآن. ما تحدثت عنه إلى الآن يتعلق بكيفية أن يشهد المسيحيون والمسلمون بقدرة الله على الفعل من خلال التاريخ، أي أن نفهم أن التاريخ ـ هذا الموضوع الخطير ـ هو حصيلة فعل الله تعالى. الله يعلمنا أن التاريخ موضوع جدّي وخطير، ولهذا فلابد لنا أن نفهم أن حاجتنا للثقة والمخاطرة والتراث والتفسير والنقد الذاتي كلها مترابطة. لم يرض الله بأن يجعلنا جميعاً جنساً واحداً، ولم يرض كذلك ـ كما قال أحد أسلافنا المسيحيين ـ أن يهدي الناس جميعاً بحجة لا يستطيع أن ينكرها أحد!

وإنما رضى الله بأن يعمل من خلال الكلمات والأفعال والأحداث التي تحتاج إلى فهم وإدراك وتفسير، المرة تلو الأخرى. رضي الله بأن يغير هذا العالم التاريخي عن طريق سلسلة من التفاعلات التاريخية، وهذه عقيدة تجمع شمل المؤمنين بها من أبناء إبراهيم جميعاً، وهي عقيدة لابد لها أن تقف صلبة أمام ثلاثة أنواع من سوء الفهم التي ـ وللأسف ـ تشيع في هذه الأيام ويتحدث عنها الناس.

أولاً، عقيدتنا تتعارض مع ما يسمى بعقلانية المجتمع المدني، تلك العقلانية التي تؤمن بأن التاريخ لا يهم أحداً، على زعم أن هناك مجموعة من المبادئ العقلانية البديهية لكل إنسان عاقل وهى ـ على حد زعمهم ـ خارجة عن إطار الزمان، بل يزعمون أن هذه العقلانية لابد من اتباعها بصرف النظر عن الوحي والتراث والنظام الاجتماعي.

هذه الأفكار القديمة قدم القرن الثامن عشر قد شككت فيها التجارب العملية، بل وهزمتها حقائق القرنين الماضيين. وعلى الرغم من ذلك فهي أفكار ما زالت تسيطر على عقول الكثيرين (خاصة من الذي يكتبون في الصحف). هناك أشياء ـ على زعمهم ـ يفترض أنها واضحة تماماً ولا تحتاج إلى برهان! بل ومن ينكرها لا يستحق أن يسمح له حتى بشرح وجهة نظره علناً!

وأعلم أننا نتفق على الشك في هذا النوع من (العقلانية) المطلقة عن الزمان بل والمهملة للتاريخ.

توقف الاجتهاد؟

ثانياً، هناك نوع آخر من سوء الفهم وإهمال التاريخ، نوع يعرفه المسلمون جيداً، ألا وهو الرأي (الإسلامي) التبسيطي الذي يدعي أن الله قد أهمل عباده فتوقفوا عن التفكير والاجتهاد منذ القرن العاشر الميلادي تقريباً وحتى مؤخراً! أتريدون منا أن نعتقد أن الله قد نسي أن يدفع المؤمنون به للتطور عبر التاريخ بثقافاتهم ومنطقهم وفنونهم، تلك الجوانب التي تمثل التاريخ الحقيقي للمسلمين؟!

هذا القول لا يتفق أبداً مع الله كما يتحدث عن نفسه في القرآن. وهذا الإعتقاد الخاطئ بالطبع يعرفه المسيحيون أيضاً، وقد اتخذ شكل ما يسمى بالأصولية المسيحية، وهذا هو النوع الثالث من سوء الفهم الذي أشرت إليه آنفاً.

وفي هذا المقام، يدّعي المدعون أن الله قد تكلم كلاماً فصلاً لا يحتمل التأويل لأي اعتبار من اعتبارات التاريخ، وبالتالي هم يزعمون أن الكتاب المقدس واضح في طرح إجابة شافية من الوحي المنزل لكل سؤال يمكن أن يسئل أبداً!

الأصولية المسيحية

ولكنني أقول إنه إذا كان (الكتاب المقدس) هو (كتاب)، فهذا يعني أنه نزل ليُقرأ، تماماً كما هو الحال في القرآن. وقراءة الكتاب المقدس تعنى أنه كلما قُرئ مرة بعد مرة وعلى مدار العصور كلما تفاعل مع ثقافة الناس العقلية والمادية.

ولكن هذا المعنى شوهته الأصولية المسيحية، وحق لنا أن نسألها ـ كما سأل تيم وينتر إخوانه المسلمين ـ السؤال التالي: (هل نسي الله أن يكون كريماً؟) ـ هذا على حد تعبير المزامير.

هل ينسى الله الفعل من خلال التاريخ بمجرد أنه قد أنزل كتاباً مقدساً؟ هل يرحل عن عالمنا بعد إنزال هذا الكتاب كما يدعون، لأن اللفظ المنزل (واضح)؟ هذا لا يتفق مع وصف الكتاب المقدس مسلماً كان أو مسيحياً أو يهودياً لعمل الله فينا ومن خلالنا؟

ولذلك فنحن متحمسون ومرحبون وفرحون بالتغيير، لأن هذه إرادة الله في أن نمضي مع تيار التاريخ في تطوره.

خاتمة

أريد أختم هنا بالقول أن الاختيار ليس بين (الراديكالية الإسلامية) و (الإعتدال الإسلامي)، ولا بين (الأصولية الإسلامية) و(الوسطية الإسلامية)، وأنا أستخدم هنا هذه المصطلحات الغير دقيقة فقط لأنها شائعة الإستخدام، وإنما الاختيار هو بين من يفهمون أن التاريخ هو جزء من الشخصية الإسلامية وبين من لا يفهمون ذلك.

وفي المسيحية كذلك، الاختيار ليس ببساطة بين الليبراليين والمحافظين، بل هو بين يتجاوبون ويعملون من خلال التاريخ وموروثه الطويل (سواء خرجوا باستنتاجات محافظة أو غير محافظة)، وبين من لا يفهمون أن هناك بعد زمني في عملية التعلم.

الإله الذي نعبد ونقدس ـ في رأيي ـ هو الإله الذى يعمل من خلال البشر في مجتمعاتهم، البشر الذين يلتزمون بشريعته في حياتهم على مدار تاريخ من التطور والاجتهاد.

هذا المعنى في اعتقادي هو معنى مشترك بيننا جميعاً والإبداع في تناوله هو التحدي، وهو الفرصة التي يوفرها عيشنا في مجتمع (تعددي) بكل المعاني السابقة.

ونحن قد تأثرنا وتعلمنا من الذين شاركونا العيش في هذا المجتمع التعددي وشاركونا الرأي في أهمية الاجتهاد، وعلى رأسهم الراحل زكى بدوى والذي سيبقى في ذاكرتي وذاكرة الكثيرين، والذى لذكراه يسعدني جداً أن أهدي هذه التأملات.